تحديث مبادئ التنمية الرقمية

نسخة الموقع الإلكتروني للاستعراض النهائي من قِبل الفريق العامل قبل 9 مارس
بتاريخ 4 مارس 2024

[illegible]:

تحديث مبادئ التنمية الرقمية
تمهيد
المبدأ الأول: فهم المنظومة الحالية
المبدأ الثاني: المشاركة وإعادة الاستخدام والتحسين
المبدأ الثالث: التصميم بالمشاركة مع الناس
المبدأ الرابع: التصميم من أجل الإدماج والشمول
المبدأ الخامس: البناء من أجل الاستدامة
المبدأ السادس: إرساء ممارسات البيانات التي تعطي الأولوية للأشخاص
المبدأ السابع: إنشاء ممارسات تتسم بالانفتاح والشفافية
المبدأ الثامن: توقع الأضرار والحدّ من تأثيرها
المبدأ التاسع: استخدام الأدلة لتحسين النتائج
معلومات أساسية:
عملية التشاور

تمهيد

تُعد مبادئ التنمية الرقمية بمثابة بوصلة يسترشد بها أولئك الذين يعملون على تعزيز التنمية المستدامة والشاملة في ظل البيئة الرقمية المعقدة القائمة في الوقت الحاضر، وباستخدام هذه المبادئ كنقطة انطلاق، سيكون صناع السياسات والمهنيون الممارسون والأخصائيون التكنولوجيون مجهزين بشكل أفضل لضمان قدرة جميع الناس على الاستفادة من المبادرات الرقمية ومن المجتمع الرقمي الأوسع.

قد وُضعت هذه المبادئ في الأصل في عام 2014، وتم اعتمادها والمصادقة عليها رسميًا من قبل أكثر من 300 منظمة، بما في ذلك الجهات المانحة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وخلال العقد الأول (2014-2024)، كان لهذه المبادئ أثر كبير على سياسات مشتريات الممولين وتصميم وتنفيذ برامج التنمية.

وفي عام 2024، تم تحديث المبادئ بالتشاور مع مجموعة متنوعة من الأفراد والمنظمات، وفي إطار هذه الجهود، أعرب المجتمع عن الحاجة إلى أن تعكس المبادئ بشكل أفضل زيادة تفاعل الناس في الوقت الحالي مع التكنولوجيا خارج برامج التنمية، واليوم، يعيش جميع الناس، حتى أولئك الذين لم يتمكنوا بعد من الوصول إلى التكنولوجيا أو استخدامها، في مجتمعات تتشكل وتتأثر على نحو متزايد بفعل المنظومات الرقمية التي يمكن أن تجلب فوائد هائلة وأضرارا جسيمة؛ ولذلك، تقر هذه المبادئ المحدثة بمدى الحاجة إلى الإدماج الجذري والمشاركة المحلية؛ وترفع مستوى الاهتمام بالقضايا الناشئة عن إنتاج البيانات الرقمية واستخدامها؛ إلى جانب أنها تؤكد على أن النُهُج المنفتحة للابتكار يمكن أن تدعم تحقيق المبادئ التسعة؛ والوصول إلى الجمهور الأصلي مع تردد صداها مع مختلف الأفراد والمنظمات التي تفرض سلطتها على تصميم الأنظمة والحلول الرقمية وتطبيقها وإدارتها، وتعزز هذه المبادئ بعضها البعض لأنها تؤكد على الإجراءات اللازمة لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب في هذا العالم الرقمي المتطور باستمرار.

في نهاية المطاف، عند تصميم وتنفيذ سياسة أو حل أو نظام أو إجراء (يُشار إليها مجتمعة باسم المبادرات)، يلتزم مؤيدو هذه المبادئ، على الأقل، بألا تلحق هذه المبادرات الأضرار بالمجتمع، وفي أحسن الأحوال، ضمان أن عملهم يعزز من قدرة الأفراد والمجتمعات على دفع تحقيق التنمية والتطوير، ولتحقيق هذه الأهداف، سيحدد كل مؤيد آلية تنفيذ هذه المبادئ في عمله، ونطاق نفوذه وصلاحيته، والمبادرة التي يتحمل مسؤولية تنفيذها.

1	**فهم المنظومة الحالية**
2	**المشاركة وإعادة الاستخدام والتحسين**
3	**التصميم بالمشاركة مع الناس**
4	**التصميم من أجل الإدماج والشمول**
5	**البناء من أجل الاستدامة**
6	**إرساء ممارسات البيانات التي تعطي الأولوية للأشخاص**
7	**إنشاء ممارسات تتسم بالانفتاح والشفافية**
8	**توقع الأضرار والحدّ من تأثيرها**

9	**استخدام الأدلة لتحسين النتائج**

المبدأ الأول: فهم المنظومة الحالية

تبدأ الثقة بالفهم الشامل للسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الديناميكي الذي تمارس عملك فيه.

المعنى الضمني:

- تتحدد المنظومات الرقمية حسب الثقافة والنوع الاجتماعي والأعراف الاجتماعية والبيئة السياسية والاقتصاد والبنية الأساسية التكنولوجية والعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على قدرة الفرد على الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها أو المشاركة في مبادرة ما.
- فهم المنظومة الحالية يمكن أن يساعد في تحديد ما إذا كان ينبغي لنا أن نشارك وكيف يمكننا المشاركة، حيث يمكن أن يكون للمنظومات ديناميكيات إيجابية وديناميكيات سلبية.
- من خلال هذا الفهم، ينبغي للمبادرات أن تتكيف من أجل دعم التكنولوجيا الحالية - بالقدر المناسب - والجهات الفاعلة المحلية التي تعمل بالفعل على معالجة التحديات الرئيسية، ويشمل ذلك فهم السياسات الحكومية الحالية، والرؤى الوطنية، وسياسات/أولويات/استراتيجيات القطاع، والجهود المبذولة لتوسيع البنية الأساسية العامة الرقمية.
- يشمل ذلك أيضًا فهم قدرات الوصول الحالية إلى الأجهزة، والقدرة على الاتصال، والقدرة على تحمل التكاليف، والمعرفة الرقمية، وفرص تعزيز القدرات بحيث يتم تصميم المبادرات لاستيعاب هذه الحقائق أو تعزيزها.
- عندما لا تعي المبادرات السياق الخاص بالمنظومة التي يتم تنفيذ المبادرة فيه أولاً فقد يؤدي ذلك إلى إعاقة الاستيعاب والتبني والثقة، ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى تداعيات غير مقصودة، مثل الاستبعاد، وفقدان الثقة، وتعزيز ديناميكيات القوة الضارة، وتعريض سلامة وأمن الأطراف المعنية للخطر.
- تتميز المنظومات الرقمية بالمرونة وتعدد الجوانب والتغير والتطور المستمر، الأمر الذي يتطلب من ممارسي جهود التنمية الرقمية تحليل السياق بانتظام للتحقق من مدى ملائمة افتراضاتهم.

المبدأ الثاني: المشاركة وإعادة الاستخدام والتحسين

البناء على الجهود والأعمال الناجحة وتحسينها ومشاركتها حتى يتمكن الآخرون من القيام بنفس الأعمال والجهود.

المعنى الضمني:

- تجنب الابتكار لمجرد الابتكار.
- إن المشاركة وإعادة الاستخدام والتحسين هي في جوهرها جهود تعاون؛ حيث إن التعاون يُعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في خلق عالم أكثر إنصافًا، كما أننا لدينا التأثير الأكبر عندما نشارك المعلومات والرؤى والاستراتيجيات والموارد عبر القطاعات ووحدات الأعمال ذات الصلة بالمناطق الجغرافية ومجالات التركيز والمؤسسات، ومن خلال مشاركة المبادرات الحالية وإعادة استخدامها وتحسينها، فإننا نعمل بذلك على توحيد مواردنا وخبراتنا الجماعية، وتجنب تكاليف الازدواجية والتجزئة، ويؤدي، ذلك، من الناحية المثالية إلى تبسيط الخدمات المقدمة للناس.
- يمكن أن ينطبق هذا المبدأ على المنتجات أو الخدمات أو الأبحاث أو السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا.

- يتطلب هذا المبدأ وثائق منظمة ويسهل الوصول إليها، ويتم تسهيله إلى حد كبير من خلال اعتماد معايير مفتوحة، والبناء من أجل التشغيل المتوافق والقابلية للتوسع عن طريق استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر والمساهمة في خلق مجتمعات مفتوحة المصدر.
- إن اتباع هذا المبدأ يمكن أن يوفر الوقت والمال، ويعزز التعاون وتبادل المعرفة، ويؤدي إلى توفير منتجات وخدمات أفضل من خلال التحسين المستمر.
- إن التخلي عن هذا المبدأ والعمل وفق نهج عمل فردي يؤدي إلى إهدار الموارد (وهذا أمر مثير للمشاكل بشكل خاص في حالة الجهات المانحة العامة)، ومحدودية فرص الإبداع والتحسين، وفرض أعباء لا داعي لها على الناس، وهو ما قد يعيق الثقة والمشاركة.

المبدأ الثالث: التصميم بالمشاركة مع الناس

يبدأ التصميم الجيد وينتهي بالناس الذين يتولون إدارة مبادرة رقمية معينة ويستخدمونها ويحققون الاستفادة المُثلى منها.

المعنى الضمني:

- التصميم بالمشاركة مع الناس يعني دعوة أولئك الذين سيستخدمون أو يتأثرون بسياسة أو حل أو نظام تكنولوجي معين من أجل القيادة أو المشاركة بشكل هادف في تصميم تلك المبادرات.
- في جميع الحالات، سيكون هناك أكثر من مجموعة واحدة من الأطراف المعنية (بما في ذلك أولئك الذين يستفيدون بشكل مثالي من المبادرة وأولئك الذين يلتزمون بتنفيذ / إدارة المبادرة)، حيث يتعين على كل طرف المشاركة والانخراط في مرحلة التصميم الأوّلي للمبادرة وفي عمليات التنقيح والتحديث اللاحقة، وسيتعين تحديد الأطراف المعنية ذات الصلة بشكل منفصل لكل مبادرة.
- يمكن للمبادرات أن تشجع على المشاركة الهادفة من خلال توفير الفرص للناس للابتكار إلى جانب المنتجات والخدمات، وإنشاء سبل للحصول على ملاحظاتهم وتعليقاتهم وآلية تصحيحها والتي يتم متابعتها ومعالجتها بانتظام؛ والالتزام بأساليب العمل المرنة التي تسمح بالتحسين المستمر.
- من دون مراعاة هذا المبدأ ووضعه في عين الاعتبار، فمن غير المرجح أن تكتسب المبادرات ثقة المجتمعات التي تسعى للوصول إليها أو أن تتبنى المجتمعات هذه المبادرات.

المبدأ الرابع: التصميم من أجل الإدماج والشمول

ينبغي النظر في النطاق الكامل للتنوع البشري لتعظيم الأثر والحدّ من تأثير الضرر.

المعنى الضمني:

- عند استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها بأقصى إمكاناتها، فإن ذلك يعمل على تحقيق النجاح في التغلب على أوجه عدم المساواة القائمة، بدلاً من تفاقمها؛ فالتصميم من أجل الإدماج والشمول يعني اغتنام الفرصة لتنفيذ المبادرات الرقمية لدفع التقدم الاجتماعي من خلال تذليل العوائق المتأصلة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والإعاقة، والدخل، والجغرافيا، والعوامل الأخرى.
- بغض النظر عن حجم الجمهور المستهدف، ينبغي تصميم المبادرات التكنولوجية بحيث تستفيد منها مجموعة متنوعة من الأشخاص مع ضمان قدرتهم على استخدامها، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وذوي المعرفة الرقمية المنخفضة، وأولئك الذين يتحدثون لغات مختلفة، والذين يواجهون عقبات في الوصول إلى الأجهزة/لا يستطيعون تحمل تكاليفها/ إمكانية الاتصال، وأولئك الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية مختلفة.

- يمكن تحقيق هذا المبدأ من خلال اعتماد منهجيات يجري تنقيحها وتحديثها باستمرار (مثلاً تتسم بالمرونة) والاستفادة من آليات التصحيح من أجل التحديد والمعالجة السريعة للتحديات التي تؤثر سلبًا على مجموعات معينة من الناس.
- يمكن أن يتضمن مبدأ التصميم من أجل الإدماج والشمول النظر في كيفية تراكم المزايا المتوخاة من المبادرة حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون الدخول على شبكة إنترنت.
- يتطلب مبدأ التصميم من أجل الإدماج والشمول النظر في فرصة تعزيز قدرات أولئك الذين لا يملكون المهارات أو الأدوات اللازمة للاستفادة من مبادرة معينة، فضلاً عن القدرة على تحمل تكاليف الحصول على الأجهزة والخدمات (على المدى القصير والطويل).
- بدون اتباع ممارسات شمولية في تصميم المبادرات الرقمية، فإننا نخاطر بتفاقم حالات أوجه عدم المساواة القائمة، ونشأة أضرار وتداعيات سلبية غير متوقعة، واستبعاد شرائح من الجمهور المستهدف من المشاركة والفرص.

المبدأ الخامس: البناء من أجل الاستدامة

البناء من أجل الاستفادة على المدى الطويل من خلال المعالجة الفعالة لتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية والبيئية.

المعنى الضمني:

- تُعرَّف الاستدامة هنا بصورة عامة بحيث تشمل مراعاة الاستدامة المالية والتشغيلية والبيئية، وكلها مهمة لتجنب انقطاع الخدمات للناس.
- البناء من أجل الاستدامة يعني التفكير في الاستفادة من ميزة قابلية التوسع الموجودة في حلول التكنولوجيا الرقمية في وقت مبكر، لذا ينبغي تحديد النطاق المطلوب للمبادرة ذات الصلة والاستعداد وفقًا لذلك منذ البداية.
- البناء من أجل الاستدامة يعني توضيح تكلفة الملكية على المدى الطويل - سواء تراخيص حلول التكنولوجيا، أو العمليات التشغيلية والصيانة، أو بناء القدرات، وما إلى ذلك. والإشارة بوضوح إلى آلية تمويل المبادرات في المستقبل، من قبل الجهات المانحة، أو الحكومات في البلد المضيف، أو الوسائل التجارية.
- تتطلب الاستدامة الإيكولوجية البيئية دراسة قدرة مبادرة أو حل أو نظام على مساعدة الناس والمجتمعات على التكيف مع المناخ المتغير، وفي الوقت نفسه، ينبغي لهم أن تسعى تلك المبادرات والحلول إلى تقليل التأثير البيئي الناتج عن تنفيذ المبادرة أو الحل أو النظام، وخاصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن أي أجهزة أو برامج خلال دورة الحياة بأكملها بدايةً من مرحلة الإنتاج وصولاً إلى مرحلة التخلص منها.
- إن البناء من أجل الاستدامة لا يعني أن جميع المنتجات أو الخدمات أو السياسات سوف تستمر إلى الأبد، وقد يؤدي تحسين الاستدامة إلى توحيد الخدمات ونقل المعرفة و/أو البرامج و/أو الأجهزة عند تدشين مبادرة جديدة، والتخطيط للنقل الآمن (أو الحذف) للبيانات في نهاية المشروع، أو مساعدة العملاء على الانتقال إلى منتج أو خدمة جديدة أكثر صلة.

المبدأ السادس: إرساء ممارسات البيانات التي تعطي الأولوية للأشخاص

تعطي ممارسات البيانات التي تركز على الأشخاص الأولوية للشفافية والموافقة والإصلاح والمعالجة مع السماح للأشخاص والمجتمعات بالاحتفاظ بالسيطرة والتحكم في بياناتهم الخاصة واستخلاص القيمة منها.

المعنى الضمني:

- تعمل الخدمات والمبادرات الرقمية على توليد البيانات المستمدة من الأشخاص أو أصولهم والاعتماد عليها و/أو استخدامها، ويؤكد هذا المبدأ على ضرورة تجنب جمع البيانات المستخدمة لخلق قيمة (مالية أو غير ذلك) لشركة أو مؤسسة ما، دون تقديم أي قيمة مباشرة إلى هؤلاء الأشخاص الذين تم استمداد البيانات منهم.
- لذلك من المهم مراعاة ?????? ووضع حقوقهم واحتياجاتهم في المقام الأول عند جمع البيانات أو مشاركتها أو تحليلها أو حذفها، ويشمل مصطلح "الأشخاص" في هذا السياق أولئك الذين يتفاعلون بشكل مباشر مع خدمة معينة، وأولئك الذين تم الحصول على بياناتهم من خلال الشركاء، وأولئك الذين يتأثرون بمجموعات البيانات غير الشخصية (مثل البيانات الجغرافية المكانية).
- عند جمع البيانات، من المهم مراعاة واتباع معايير البيانات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة الموضوعة على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي.
- تتضمن ممارسات البيانات التي تعطي الأولوية للأشخاص ضمان قدرة الأشخاص على فهم طريقة استخدام بياناتهم والتحكم فيها؛ والحصول على موافقة صريحة ومستنيرة من الأشخاص قبل جمع بياناتهم أو استخدامها أو مشاركتها؛ وكذلك الاستثمار في قدرة الأشخاص على تصفح واستخدام الأدوات وأنظمة التصحيح والمعالجة وممارسات البيانات.
- تتضمن ممارسات البيانات التي تعطي الأولوية للأشخاص أيضًا مشاركة البيانات مرة أخرى مع الأشخاص، بحيث يكون لديهم القدرة على استخدام هذه البيانات على النحو الذي يرونه مناسبًا، وتوفير إمكانية الوصول إلى سجلات البيانات الفردية والآمنة التي يمكن للأشخاص نقلها بسهولة من مزود خدمة إلى آخر.
- عندما مخالفة هذا المبدأ، قد يتعرض الأشخاص لأضرار لا داعي لها ولا يمكن التنبؤ بها، ناجمة عن انتهاكات البيانات، أو الاستبعاد من الخدمات، أو التمييز على أساس مسار البيانات الرقمية الخاصة بهم.

المبدأ السابع: إنشاء ممارسات تتسم بالانفتاح والشفافية

تعمل المبادرات الرقمية الفعّالة على ترسيخ الثقة والحوكمة الرشيدة من خلال التدابير التي تعزز الابتكار المفتوح والتعاون.

المعنى الضمني:

- لإرساء الثقة في المنظومة الرقمية والحفاظ عليها، من المهم أن يكون لدى جميع الأشخاص - سواء كانوا يتأثرون بشكل مباشر بمبادرة معينة أم لا - الثقة في السياسات والخدمات والأنظمة الرقمية وآلية معالجة البيانات المرتبطة بها، ويتم تعزيز هذه الثقة من خلال ممارسات مفتوحة وتتسم بالشفافية، والتي بدورها تعزز المساءلة.
- يمكن أن تشمل الممارسات المفتوحة والتي تتسم بالشفافية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: هياكل حوكمة واضحة وخاضعة للمساءلة تحدد الأدوار والمسؤوليات؛ وأساليب التواصل ومنهجيات اتخاذ القرارات والسياسات والممارسات المفتوحة والقائمة على نهج استباقي؛ وكذلك الآليات التي تسمح للأطراف المعنية بتقديم الملاحظات وطرح الأسئلة وإثارة المخاوف؛ وتطبيق تدابير استجابة سريعة وشفافة للملاحظات.
- فيما يتعلق بالتصميم الفني، يمكن أن تشمل الممارسات المفتوحة والتي تتسم بالشفافية استخدام منهجيات سريعة، ومعايير وبيانات ومصادر مفتوحة، ونُهُج ابتكار مفتوحة.
- عندما لا تعطي المنظمات الأولوية للشفافية والنهج المفتوح، فإن ذلك يؤدي إلى نقص الثقة أو فقدانها، وتُعد الثقة أمرًا بالغ الأهمية لتشجيع المشاركة، وبدونها سيختار الناس بعقلانية تجنب المخاطر المرتبطة بالتعامل مع الخدمات الرقمية وتبادل بياناتهم - وبالتالي التخلي عن أي مزايا محتملة.

المبدأ الثامن: توقع الأضرار والحدّ من تأثيرها

الضرر محتمل حدوثه دائمًا عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا، ولتجنب وقوع نتائج سلبية، ينبغي التخطيط للسيناريو الأسوأ مع العمل على تحقيق أفضل النتائج.

المعنى الضمني:

- أصبحت التكنولوجيا الآن جزءًا من حياتنا اليومية: فلا يوجد برنامج أو حل تكنولوجي يعمل في معزل عن غيره؛ ولذلك، من أجل الوفاء بالالتزام [illegible]، يتعين على صناع السياسات والممارسين توقع الأضرار والعمل على تخفيف حِدتها، حتى تلك التي تنشأ خارج إطار مبادرة معينة.
- هناك عدد من الأضرار المحتملة التي قد تنشأ عن تنفيذ أي مبادرة رقمية معينة، وأي سرد لهذه الأضرار يتم عرضه هنا سيكون غير كافٍ، وتشمل الأمثلة على الأضرار تمكين حالات القمع الرقمي (بما يشمل المراقبة والرقابة غير القانونية)؛ وتفاقم الفجوات الرقمية القائمة المرتبطة ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بالإعاقة أو الدخل أو الموقع الجغرافي؛ وجرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تسهّلها التكنولوجيا.؛ وتقويض المجتمع المدني المحلي وشركات القطاع الخاص؛ وتضخيم الأعراف الاجتماعية القائمة والضارة؛ وخلق أوجه عدم مساواة جديدة.
- على الرغم من أن الأضرار قائمة وموجودة في جميع التكنولوجيات، إلا أن هذه الأضرار ذات أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بتعلم الآلة والذكاء الاصطناعي وتأثيرات هذه الأضرار لا يُعرف عنها الكثير.
- إن التخفيف من حِدة الضرر يرتبط بسياق محدد، ويتطلب نهجًا متعدد الأوجه ينطوي على اتخاذ التدابير الوقائية الفنية والتنظيمية والسياسية والمؤسسية، وتتطلب التدابير الفعّالة للتخفيف من حِدة الأضرار اتباع نهج طويل الأجل، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤدي إلى زيادة التحديات الحالية وحالات أوجه عدم المساواة بسبب التطورات الغير معروفة.
- بدون هذه الأنواع من التدابير الوقائية، قد تقرر مجموعات معينة من الأشخاص عدم المشاركة والتفاعل أو قد يتم استخدام الأنظمة لاستهداف مجموعات معينة من الأشخاص، مما يقوض تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

المبدأ التاسع: **استخدام الأدلة لتحسين النتائج**

استخدام الأدلة يؤدي إلى تحقيق الأثر المنشود، لذا ينبغي جمع الملاحظات وتحليلها واستخدامها باستمرار.

المعنى الضمني:

- مع مرور الوقت، تطورت الممارسات الجيدة في فهم آلية متابعة تنفيذ المبادرات التكنولوجية وتقييمها للتأكيد على النتائج المرجوة بالنسبة للأشخاص والمجتمعات، بدلاً من مجرد الوصول إليها واستخدامها.
- من أجل فهم النتائج بالنسبة للأشخاص والمجتمعات، من الضروري استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب - سواء القائمة على التكنولوجيا أو الأساليب التناظرية - بهدف جمع التعليقات وتحليلها واستخدامها للحصول على رؤية شاملة لمدى تأثير التكنولوجيا على الناس والمجتمعات.
- يتضمن هذا المبدأ أيضًا توفير قنوات تصحيحية للأشخاص لتقديم الملاحظات والشكاوى، والتي يتم مراقبتها ومعالجتها وتحليلها بانتظام.
- يُعد فهم النتائج أمرًا بالغ الأهمية من أجل اتباع نهج مرن أو يجري تحديثه باستمرار في التصميم والذي يتم من خلاله تحديث السياسات والأنظمة والحلول الرقمية وتحسينها باستمرار.
- ينبغي إشراك الأشخاص في تصميم وتنفيذ عملية متابعة وقياس النتائج أيضًا، بحيث تكون النتائج التي يتم قياسها مناسبة وذات جدوى بالنسبة لهم.
- بدون مراعاة هذا المبدأ، قد تحقق المبادرات أهداف الكفاءة والتواصل، لكنها تفشل في رؤية انعدام الأثر، أو ينتج عنها الآثار الضارة، أو الفشل في تحديد الفرص لتحسين النتائج الإيجابية على الأشخاص والمجتمعات.

معلومات أساسية

تمت صياغة مبادئ التنمية الرقمية ("المبادئ") في عام 2014 بهدف توجيه استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التنمية الدولية، وقد أشرف عليها تحالف التأثير الرقمي"Digital Impact Alliance (DIAL)" نيابةً عن مجتمع التنمية الرقمية منذ عام 2016، وقد تمت المصادقة على هذه المبادئ وإقرارها رسميًا من قبل أكثر من 300 منظمة، وعلى مدى العقد الماضي، كانت تلك المبادئ بمثابة مصدر إلهام واسترشاد لسياسات المشتريات للجهات الممولة وآليات تصميم برامج التنمية وتنفيذها.

تمثل المبادئ التزامًا مشتركًا نحو الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الرقمية في خدمة تحقيق أهداف التنمية، وقد ساعدت تلك المبادئ في إعداد لغة وإطار مشترك بين ممارسي مبادرات التنمية الرقمية وسهلت آليات التعاون والابتكار عبر مختلف المنظمات والبلدان.

وإقرارًا بالمساهمات العديدة التي حققتها المبادئ في تحسين مبادرات وبرامج التنمية الرقمية، فإننا ندرك أيضًا أن التكنولوجيا الرقمية قد تطورت بشكل كبير خلال العقد الماضي، وخلال هذه الفترة، زاد فهمنا الجماعي للفرص والمخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيا الرقمية على مستوى الأشخاص والأسواق والقطاع العام، وقد أدى هذا الفهم إلى نشأة عملية تحري فتح من خلالها تحالف التأثير الرقمي وشركاؤها حوارًا حول الحاجة إلى إعادة النظر في المبادئ لضمان بقائها ذات صلة وفعالة كقوة توجيهية للاستثمارات في التكنولوجيا الرقمية من أجل تحقيق التنمية.

وقد تناقشت تحالف التأثير الرقمي بصفته الجهة المشرفة على المبادئ، مع الشركاء وأعضاء مجتمع المبادئ على مدار ثلاثة أشهر لتقييم □□ □□□ □□□□ المبادئ بحاجة إلى التحديث أم لا، وتضمنت هذه العملية العديد من المحادثات غير الرسمية، بالإضافة إلى أربع مشاورات منظّمة. وبشكل عام، كان الإجماع في هذه المشاورات الأولية واضحًا، والذي تمثل فيما يلي:

1. **ينبغي تحديث** المبادئ من أجل تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بتصميم مبادرات وبرامج التكنولوجيا الرقمية وتنفيذها وإدارتها بشكل أفضل كما هو مفهوم اليوم
2. ينبغي أن تتضمن هذه العملية **تحديث المبادئ بدلاً من إصلاحها وتصحيحها** لضمان الاستمرارية الأساسية لأعمال المنظمات التي صادقت عليها وأقرت بها رسميًا والتي يزيد عددها عن 300 منظمة؛ وعليه، ينبغي مراعاة محور تركيز المبادئ التسعة والهدف المنشود منها.

عملية التشاور

تم الحصول على مدخلات ومرئيات أكثر من 300 شخص ومنظمة على مستوى العالم، من خلال الخطوات التالية:

1. المشاورات الأوّلية: بشأن تحديث المبادئ أم لا (تمت استشارة 60 شخصًا)
2. 15 جلسة تشاور سواء بالحضور الشخصي أو افتراضيًا، يديرها أعضاء التحالف أو مجتمع **المبادئ** (168 مشاركًا)
3. أُعدت مسودة المبادئ بواسطة مجموعة عمل مكونة من 18 عضوًا
4. تم توزيع فترة إبداء الملاحظات والتعليقات العامة عبر قائمة البريد الإلكتروني للجهات المصادقة ومجموعة العمل ووسائل التواصل الاجتماعي وتم الحصول على 61 مشاركة في هذه العملية
5. أُجريت التعديلات والمراجعة النهائية من قبل مجموعة العمل المكونة من 18 عضوًا